حقيقة الافراج عن المعتقلين في الأر...

لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية في الاردن

اعلنت الحكومة الاردنية قبل مدة عن اطلاق سراح ٨٠٠ سجين وحاولت ايهام الرأي العام العربي والعالمي بأن هذا العفو يشمل المعتقلين السياسيين . ولقد وردنا بالبريد رسالة توضيحية من الأيام العامة للجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية في الاردن . ففحت فيها زيف الدعاية الرسمية الاردنية كما ضمنتها قائمة باسماء المعتقلين السياسيين في سجن المحطة المركزي في عمان .

واشارت الرسالة الى ان الغالبية الساحقة من المعتقلين الذين افرج عنهم هم من المحكومين بقضايا جنائية مدنية . اما المعتقلين والمحكومين بقضايا سياسية ، سواء كانوا من مناضلي الحركة الوطنية الاردنية او من المنظمات الفلسطينية فانهم لا يزالون يقبعون في الزنازن والسجون الاردنية حيث يلاقون شتى صنوف التعذيب والارهاب .

- - - - - - - - - - - - - -

واكدت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية في الاردن في بيان اصدرته تحت عنوان " حقيقة الافراج عن المعتقلين : اضاليل الحكومة الاردنية لن تخدع احدا " الحقائق التالية :

١) ان الاغلبية الساحقة من الذين تم الافراج عنهم هم من المتهمين والمحكومين بجرائم جنائية مدنية مثل القتل والاغتصاب والسرقة والاختلاس من اموال الدولة والجاسوسية لاسرائيل .

٢) لقد تم الافراج عن (١٢) مقاتل فلسطيني فقط وهم من الذين انهوا معظم مدة احكامهم في السجن والتي تزيد عن خمس سنوات ، ولم يبق على انتهاء مدة حكمهم سوى بضعة اشهر .

٣) ان قرار الحكومة الاردنية شمل " الافراج " عن كل محكوم كان قد انهى نصف مدة حكمه ، وبالنسبة للاخرين الذين لا ينطبق عليهم هذا القانون فقد نص القرار على تخفيض مدة الحكم الى النصف .. ان هذا القرار ينطبق على جميع المحكومين بجرائم جنائية مدنية ويستثنى منه المحكومين بقضايا سياسية . وهكذا فان اصحاب الجرائم العادية لهم الافضلية بالنسبة للحكم الاردني عن المناضلين في سبيل وطنهم وشعبهم

٤) ان هناك حوالي ٤٠ معتقلا سياسيا " موقوفون اداريا " لا تزال السلطة الاردنية ترفض تقديمهم للمحاكمة منذ سنوات . كما ويوجد ٦٠ معتقلا في سجن المخابرات بعمان منذ بضعة اشهر وعشرات غيرهم لا يزالون برزحون في الزنازن والسجون الاردنية الاخرى ويتعرضون لكافة اشكال التعذيب والارهاب . " يوجد طيه قائمة باسماء المعتقلين السياسيين في سجن المحطة المركزي " .

٥) ان المعتقلين الاداريين الذين تحتجزهم السلطة في سجونها دون توجيه اية تهمة او محاكمة ، يضمون بين صفوفهم اعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني وهم : تيسير الزبري ، واسامة شنار ، وعزمي الخواجة . كما يشمل المعتقلون كتابا ومثقفين معروفين مثل حمادة فراعنة وسالم النحاس ونقابيين معروفين مثل محمد ابو شمعة وعلي عامر ، سمير الحباشنة ، سالم البطوش .

وحتى بعد صدور قرار الافراج المزعوم ، قامت اجهزة المخابرات الاردنية بنقل المناضل والكاتب حمادة فراعنة الى السجن الصحراوي في الجفر بسبب احتجاجه على هذه المسرحية ومطالبته رئيس الوزراء الاردني الافراج عن المعتقلين السياسيين .

في ضوء هذه الحقائق ، يصبح واضحا بان قرار " الافراج والعفو العام " المزعوم ما هو الا خدعة وتضليل تقوم به السلطة الاردنية ، خصوصا حكومتها الحديدة . لقد ارجت هذه الحكومة منذ اليوم الاول لتشكيلها على اطلاق التصريحات التي تدعو الى " المشاركة الشعبية " و " ضرورة ممارسة الديمقراطية " و " حل المشكلات الحادة الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطنون والبلاد . لقد جاءت هذه الاعلانات الجديدة بعد ان لعبت الضغوطات والتحركات الشعبية دورها في ترحيل الحكومة السابقة التي كانت يغلب اسلوب القمع والارهاب في تعاملها مع الجماهير ومع مطالبها المشروعة . اما الحكومة الجديدة فانها تسعى لاحتواء الاستياء الشعبي المتزايد ولا تريد حقا التسليم فعليا باي من مطالب الجماهير والحركة الوطنية الاردنية ان خطوتها الاخيرة " الافراج عن عدد كبير من المحكومين بقضايا جنائية " يراد منها الايحاء للجماهير ولاوساط الراي العام العربي والعالمي بأن هنالك تغييرا في سياستها واتجاه نحو الانفراج العام داخليا ، خصوصا وان من بين اعضاء الحكومة من كان يدعو خلال عضويته في المجلس الاستشاري ـ اي قبل ان يصبح وزيرا ـ بانهاء الاوضاع الاستثنائية واطلاق سراح المعتقلين والحريات العامة .

ان خطوة السلطة التضليلية الاخيرة سوف لن تنطلي على احد وهي مجرد خدعة سوف تقوم بفضحها بكافة امكانياتنا . اننا نؤكد من جديد بكل قوة بان السلطة الاردنية لا تزال تعتقل وتمارس التعذيب بحق المئات من مناضلي شعبنا ولا تزال ترفض تقديم العديد منهم للمحاكمة ....

كل ذلك لا لسبب غير حبهم لوطنهم واخلاصهم لمثل وقيم شعبنا العربية في النضال من اجل التحرر الوطني والديمقراطية

ان عالمينا الحنا، السياسيين ومعتقلي المقاومة الفلسطينية ، يعكس ما تريد ان توحي خطوة السلطة الاخيرة ، ما زالوا يرزحون في سجن المحطة والمخابرات العامة والسجون الاردنية الاخرى . ان القائمة المرفقة بهذا البيان باسماء المعتقلين السياسيين تدحض مزاعم السلطة الاردنية عن " العفو العام " وتفضح اضاليلها .

اننا ندعو جميع القوى الوطنية والتقدمية والديمقراطية الى فضح خدعة السلطة وممارساتها القمعية واستنكار هذه الممارسات . اننا ندعو هذه القوى الى شن اوسع حملة للمطالبة بالافراج عن المعتقلين السياسيين ومن اجل عودتهم الى مواقعهم النضالية بين صفوف شعبهم ومن اجل اطلاق الحريات الديمقراطية في الاردن وانهاء السلطات الاستثنائية غير الدستورية للحكومة واعادة صلاحيات محكمة العدل العليا والقضاء المدني والغاء المحاكم العسكرية والاحكام العرفية المباشرة في التحضير لاعادة الحياة النيابية الانتخابية الحرة في ظروف ديمقراطية تامة ، ووقف التدخلات المباحثية في شؤون النقابات والهيئات الشعبية .

ان " لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية في الاردن " ستقوم في القريب العاجل بوضع جميع هذه الحقائق امام الراي العام والهيئات الدولية والجمعيات الحقوقية والديمقراطية التي تدافع عن حقوق الانسان .

الحرية للمعتقلين السياسيين في سجون السلطة الاردنية .

- - - - - - -

من ناحية اخرى فقد وجه المعتقلون النقابيون في سجن المحطة رسالة الى مجلس النقباء للنقابات المهنية في الاردن هذا نصها : اعضاء مجلس النقباء السادة للنقابات المهنية

تحية طيبة

في هذه الظروف الحرجة التي تمر بها الامة العربية ، والاخطار الجسيمة التي تحيط بقضايا جماهير شعبنا الوطنية والاجتماعية ، وفي مقدمتها قضيتنا الوطنية الاولى ، قضية فلسطين

ان مواجهة كافة المؤامرات لا يمكن ان تتحقق بدون تفجير واطلاق طاقات جماهيرنا من خلال مشاركتها في عملية البناء والتصدي لكافة اشكال المؤامرات والتحديات وذلك من خلال اطلاق الحريات الديمقراطية والكف من مصادرة الحريات وتعزيز مؤسسات وسلطة القضاء العادي .

فالمعتقلون السياسيون وخاصة اعضاء النقابات المهنية منهم يتابعون باهتمام كبير الجهود الرامية للمطالبة باطلاق الحريات الديمقراطية وخلق مناخ من الحرية في البلاد وخاصة تلك التي تبذلها النقابات المهنية كمنظمات تمثل قطاع المهنيين في الاردن ، اننا نرى ان الوقت قد اصبح اكثر ملائمة لتشديد المطالبة باطلاق الحريات الديمقراطية والغاء المحاكم الاستثنائية واعادة النظر في الاحكام القاسية التي اصدرتها وتصدرها بحق المعتقلين السياسيين والتي تتراوح ما بين ثلاث سنوات وخمسة عشر سنة ، عدا عن التوقيف ولمدد طويلة لا لسبب سوى انتماءاتهم السياسية ومعتقداتهم الفكرية .

ان ما جاء في بيان الحكومة من اعتراف واضح بغياب المشاركة الشعبية ، وانعدام النزاهة في الحكم وضرورة اطلاق طاقات الشعب للمشاركة في البناء والتنمية وتعزيز سلطة القضاء واستقلاليته اضافة لما تبناه البعض داخل مؤسسات الدولة حول ضرورة خلق جو من الحرية كل ظهر ذلك واضحا بمذكرة عدد كبير من اعضاء المجلس الاستشاري والتي تطالب باعادة صلاحيات وسلطات القضاء التي سلبت منه . ان كل ذلك يوجب ضرورة التحرك الجاد من قبل النقابات المهنية لاثارة موضوع الحريات الديمقراطية محددا ليمكن كشف النوايا الحقيقية للتوجه المعلن للحكومة ووضعها وجها لوجه امام بيانها الوزاري الذي يعكس ولو بالحد الادنى احساس السلطة بازمة الحريات الخانقة التي تمر بها البلاد .

اننا نرى انه قد ان الاوان لاطلاق الحريات لكي تفتح الابواب في وجه المشاركة الشعبية وتوظيف طاقات جماهير شعبنا في التصدي لكافة المؤامرات الامبريالية الموجهة ضد جماهيرنا ومصالحها وقضاياها الاجتماعية منها والوطنية . ان ذلك لا يمكن ان يتم بدون الغاء القوانين والانظمة والتعليمات الاستثنائية التي تكبل الحريات والتي حفظها الدستور ومواثيق حقوق الانسان للمواطنين كذلك اعادة كافة صلاحيات وسلطات القضاء العادي التي تم مصادرتها ورفع الحصانة التي اعطيت لقرارات الادارة من الطعن بها امام القضاء .

اننا وبنفس الوقت الذي ندعم وبشكل لا محدود جهودكم الكبيرة فيما يتعلق بموضوع الحريات الديمقراطية ، كلنا امل بانكم ستبادرون مجددا لاثارة هذا الموضوع امام الحكومة وخاصة ما يتعلق بموضوع المعتقلين السياسيين وتفضلوا بقبول تحياتنا

التواقيع

- طه الرواشدة ـ عضو نقابة المهندسين الاردنيين .
- ابراهيم الحعبري ـ عضو نقابة المهندسين الاردنيين .
- ياسين الطراونة ـ عضو نقابة المهندسين الاردنيين .
- محمود النوبهي ـ عضو نقابة المهندسين الاردنيين .
- احمد الهباهبة ـ عضو نقابة المحامين الاردنيين .
- بدر الدين بدر ـ عضو نقابة اطباء الاسنان .
- نمر محمد نمر ـ عضو نقابة المهندسين الزراعيين .
- سمير الحباشنة ـ عضو مجلس النقابة المهندسين الزراعيين

كما وجه الطلبة المعتقلون في سجن المحطة المركزي الى لجنة الحريات العامة في نقابة المحامين الاردنيين الرسالة التالية :

الاخوة اعضاء لجنة الحريات العامة في نقابة المحامين الاردنيين :

نظرا للظروف الصعبة التي تمر بها امتنا العربية وضرورة التصدي للتسوية بكافة اشكالها الممثلة في كامب ديفيد وحلفائه ، وانسجاما مع ضرورة مشاركة كافة الفئات والهيئات الشعبية في ... ، نرى ضرورة النضال والعمل من احل اطلاق الحريات الديمقراطية واطلاق يد الجماهير في العمل الواعي من احل التصدي لاخطار وتبعات المرحلة .

ونحن الطلبة المعتقلين في سجن المحطة المركزي المحكومين منهم بموجب تعليمات المحكمة العرفية الاستثنائية الجائرة والموقفين على حساب دائرة المخابرات العامة لمدد طويلة بدون محاكمة ، بسبب معتقداتنا السياسية وانتماءاتنا الوطنية ، نطالب باطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومن ضمنهم الطلا... كما نطالب ... الديمقراطية ... التعليم العالي ... ونرى ضرورة ... الطلابي العالمي ... ورعاية مصالحهم ... من هنا رأينا ... لتحتشم الجهود ... العادلة ...

قائمة بأسماء سياسيا في سجن المركزي / عمان

اسماء الطلبة المعتقلين في سجن المحطة المركزي / عمان

الاسم	تاريخ الاعتقال	الحكم	المرحلة الدراسية
رسمي حسني الجابري	١٩٧٩/١/١٠	موقوف	معهد الكلية ...
زياد مصطفى الجيوسي	١٩٧٩/٩/١٤	موقوف	جامعة بغداد ...
وليد محمود الجودي	١٩٧٧/٥/١٨	٥ سنوات	جامعة بيروت ...
عماد نايف ملحم	١٩٧٧/٥/٢٦	١٠ سنوات	الجامعة الاردنية
معروف فياض	١٩٧١/١/١٩	موقوف	الثانوية ... وصلت
حسن محمد شتات	١٩٧٨/٢/٢٠	٥ سنوات	جامعة بيروت ...
راسم رمضان هندي	١٩٧٨/٣/١	١٠ سنوات	الجامعة الاردنية
هاشم بدوي غرايبة	١٩٧٨/٣/٧	١٠ سنوات	جامعة اليرموك
عباس ابراهيم القيسي	١٩٧٨/٦/١٤	موقوف	جامعة بغداد ...
ماجد محسن الروسان	١٩٧٩/٢/٢	٣ سنوات	الثانوية ...
جمال اسماعيل العزازمة	١٩٧٩/٤/١٢	٣ سنوات	ثانوية ...
وجيه حريس النحاس	١٩٧٩/٥/٧	موقوف	الثانوية ...
منير عبدالرحمن موسى	١٩٧٩/٥/٢١	موقوف	الجامعة السا...
سعود مصبح قبيلات	١٩٧٩/٧/٧	٥ سنوات	الجامعة الاردن...
مشهور احمد ابراهيم	١٩٧٩/٩/٢٣	٣ سنوات	ثانوية ...
نهاد حسونة	١٩٧٩/١٢/١٠	موقوف	جامعة دمشق

نزار مصطفى ... جعفيني ... جميل نويران ... غازي رشراش ... شنار ... سعيد عطية ... سعدي سلمان ... احمد رعد ... شفيق الجلاحلة ... عزمي البطاينة ... محمد صالح ... وشاح ... عبد العزيز ... يوسف ... حمال عمر ... البطوش ... سمير ابو حجلة ... فتحي ابو شنار ... منيف علي ... محمود سلامة ... ياسين زايد ... المصري ... احمد فياض ... عبد الرحمن ... ماجد الروسان ... هاشم غرايبة ... محمد نمر ... حسونة ... احمد ... محمود فندي ... محمد علي احمد ... صالحة ... احمد ابراهيم ... ابراهيم الحمري ... طه الرواشدة ... الحباشنة ... الهباهبة ... البواري ... موسى المري ... برهومة ... الشيخ ... غانم ... علي البرغلي ... فواز عنيني ... راسم رمضان ... شنات ... نعيم احمد ... ابراهيم ...